

يتم عبر التحالف مع أميركا او عبر اتفاقيات كامب ديفيد .

- دعم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

- الانتقال من سياسة الدفاع الى سياسة الهجوم ، وذلك بفرض العزلة على نظام السادات ، وتأكيد مقررات الرباط والجزائر والالتزام بها وتنفيذها .

وفي الكلمة التي القاها رئيس الوفد الفلسطيني الى المؤتمر (فاروق القدومي) جرى التأكيد على النقاط التي تضمنتها ورقة العمل ، كما جرى التأكيد على :

- الرفض القاطع لمقررات كامب ديفيد .
- ضرورة التصدي لأميركا ولسياسة الثلاثي كارتر - السادات - بيجن .

- ضرورة تنسيق العلاقات بأفق التحالف مع الاتحاد السوفياتي .

وقد أسفر هذا التصادم بين الاتجاهين الى وضع ورقة عمل تشكل حلا وسطا بينهما ، رفعت الى مؤتمر القمة العربي ، مع بعض النقاط المعلقة التي لم يكن الاتفاق عليها من قبل وزراء الخارجية .

وقد افتتح مؤتمر القمة اعماله يوم ٧٨/١١/٢ في ظل تأثيرات اللقاء السوري - العراقي ، وفي ظل بروز الخلاف العربي حول الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد بشكل حاد . والقى الرئيس البكر كلمة في حفل الافتتاح حدد فيها مستوى الحد الأدنى من القرارات التي يمكن ان تشكل قاسما مشتركا بين الجميع ، وبرز في كلمته : انه لا مجال للحياذ او مواقف التوسية في قضية الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد ، وان ما فعله السادات خطير ولا يستقيم الامر الا بموقف منه ومن الحكومة المصرية ، وأوضح ان الاصرار على سياسة كامب ديفيد لن

مما لو كانت القمة ستعقد في ظل الخلاف السوري - العراقي القديم ، وساد تصور بأن القمة في ظل هذا اللقاء ستكون قمة ذات شأن ، وقد تخرج عنها مواقف جدية ، سواء باتجاه التضامن العربي الشامل ، او بانفراط عقد هذا التضامن بين فريقى الصمود والصمت العربيين .

وقد بدأ التمهيد للقمة العربية في بغداد باجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ١٠/٣٠ ، حيث بدأ ، من اللحظة الاولى للاجتماع ، وجود خلاف بارز بين اتجاهين : اتجاه يدعو لرفض اتفاقيات كامب ديفيد وادانتها مع ضرورة فرض عقوبات على النظام المصري ، بعزله من الجامعة العربية ، ومقاطعته سياسيا واقتصاديا عملا بقرارات الجامعة العربية الصادرة في نيسان ١٩٥٠ والتي حددت هذه العقوبات ضد كل من ينفرد بعقد صلح مع العدو الاسرائيلي . اما الاتجاه الثاني ، فكان يوافق على رفض اتفاقيات كامب ديفيد من زاوية التحفظ ، واعتبارها ناقصة ، لا تلبى كل ما هو مطلوب فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية ، ولكنه يرفض فكرة عزل النظام المصري او فرض العقوبات عليه .

وفي اطار هذين الاتجاهين كانت منظمة التحرير الفلسطينية من دعاة الاتجاه الاول (مع العراق ودول جبهة الصمود) ، وقدمت للمؤتمر ورقة عمل تسجل النقاط التالية :

- ضرورة التقيد بمطلب الانسحاب الاسرائيلي الشامل .

- العمل لضمان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقدير المصير واقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني .

- رفض الحلول الجزئية والمنفردة مع اسرائيل ، وادانة النهج الاستسلامي الذي